http://jgu.garmian.edu.krd https://doi.org/10.24271/garmian.386

تأثير الأزمة المالية في اقليم كوردستان العراق على نسبة الولادات في كرميان

شوان فرج سعيد[١] سامان محمد محمد أمين[٢] جيا محمد حسن[٣]

[١]كلية التربية ، جامعة كرميان
awdeer_shwan@yahoo.com

[٢]كلية التربية ،جامعة كرميان
saman.amin@garmian.edu.krd

[٣]معهد فني كلار ،جامعة السليمانية التقني

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى محاولة الكشف عن تأثير الأزمة المالية الأخيرة في اقليم كوردستان العراق على نسبة ونوع وكيفية الولادة في مستشفى (شيرةي نقيب) للولادة ما بين الأعوام (2011 الى 2016) وبعد تحليل البيانات ظهرت أن نسبة الولادة بشكل عام (ذكور واناث)معاً في مجموعة (A) (2011-2013) أكبر بكثير من مجموعة(B) (2014-2016) وأما بالنسبة لنوعية حيث ظهرت بأن الولادة بالعمليات الجراحية في مجموعة (A) ومن كلا الجنسين فروقات واضحة من مجموعة (B)، بينما حالات الولادة الطبيعية في مجموعة (A) أقل من مجموعة (B) وهذا يدل على أن العائلة تلجأ الى العملية الجراحية في مجموعة (A) بسبب تحسن دخل العائلة في تلك الأعوام.

وبالنسبة لوظيفة الآباء تبينت أن نسبة الولادة في مجموعة (A) من بين عوائل الموظفين تفوق بكثير على عوائل غير الموظفين (صاحب الأعمال الحرة)، بينما أظهرت النتائج ذو دلالة عكسية في مجموعة (B).

ومن جانب أخر، فحالات الولادة (السليمة والمعوقة) في كلا المجموعتين لم تظهر أي اختلاف ذات دلالة معنوية بين كلتا المجموعتين.

الكلمات المفتاحية: الولادة، الأزمة المالية، العمليات الجراحية، وظيفة الآباء.

الفصل الأول

المقدمة

ان الأزمة المالية أو (الأقتصادية) أو الركود الأقتصادي العالمي من المواضيع المهمة التي شغلت الكثير من المتخصصين والباحثين سعياً للبحث عن الأسباب الفعلية وراء حدوثها والمخاطر الناجمة عنها من كل جوانب الحياة والعمل على التعلم والاستفادة منها لتفادي مخاطرها.

لقد بدأت ملامح الأزمة المالية في اقليم كوردستان في منتصف عام 2014 وأمتدت الى الأضرار بالأقتصاد أو الى ركود اقتصادي.

ولهذا فأنه من الضروري أن نتعرف عن أسباب الأزمة المالية الحالية في منطقة كرميان بشكل خاص واقليم كوردستان العراق بشكل عام، والدروس المستفادة منها وكيف نتجنب من الآثار السلبية لهذه الأزمة ولأي أزمة مستقبلية.

شهدت الرأسمالية العالمية خلال تاريخها الطويل العديد من الأزمات المالية، وتعد أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي من أخطر وأكبر أزمة مالية عمت مختلف دول العالم، أنهارت بسببها كل الأفتراضات النظرية للأقتصاد الحر التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية للأقتصاد الرأسمالي، اذ لم يستطيع الأفتراض الكلاسيكي أن يواجه هذا الامتحان الصعب الذي تعرض له، فأزدادت التقلبات الدورية وأنهارت الأسواق المالية وتضخمت أعداد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى كثيرة (حجاج، 2012، 2).

تم مناقشة تأثير الارتداد الأقتصادي على نسبة معدلات الولادة بصورة كاملة، ومبرهنة جزئياً في أوقات وسياقات مختلفة نظرياً، وتعتبر العلاقة بين التكاثر والرفاهية هي الأعتقاد السائد لقرون، حيث ربط أدم سمث الثروة مع ازدياد الجنس البشري، وفي وجهة نظر بيكر أن العلاقة بين عدد الأطفال والممتلكات والتي تتطلب ان تنمو معاً تتضاعف (Sobotka et al, 2010 , Spenger, 1976).

تؤدي عملية التقهر الأقتصادي الى تأخير عمليات الولادة وخاصة عمليات الولادة الأولى (Neels, 2010).

وقد أظهرت الدراسات في أوروبا الشرقية والوسطى في فترة التسعينات بأن انحدار التكاثر تربط ارتباطاً قوياً مع الأزمة الأقتصادية وخاصة بعد أنهيار الأشتراكية (Ranjan, 1999).

أظهرت الدراسات والأبحاث عن التراجع (الارتداد) الأقتصادي في الماضي، بأن هذه الأزمة تؤثر على ديناميكية تكوين العائلة، والتكاثر والطلاق والخلود والهجرة، ومن خلال الأزمة الأقتصادية الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية تبين بأن الانحدار الأقتصادي سوف يؤثر على صحة الطفل، فلعلى سبيل المثال فقد أكد تقرير في جريدة لوس انجلس تايمس في ديسمبر 2008 بأن نسبة الولادات خلال الأزمة الأقتصادية انحدرت بصورة اعتيادية، كما وقد نشرت مجلة دير شبيكل مقالاً بعنوان (أزمة الأطفال): بأن عدم الأستقرار في العمل سوف يؤدي الى الخوف في المستقبل وانحدار نسبة الولادة (Sobotka et al, 2011, 267).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تفسر موضوع الأزمة المالية وتأثيراتها على الولادة، وأمتدادها الى جوانب الحياة الأخرى.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها والتعرف على جوانب الآزمة من بداية ظهورها لغاية الوضع الحالي، والآعتماد على البيانات المستمدة من مستشفى (شيرةي نقيب) للولادة.

مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مستشفيات الولادة الحكومية في منطقة كرميان والمتمثلة بـ(مستشفى شيرةي نقيب للولادة) في مدينة كلار مركز إدارة كرميان.

عينة الدراسة: وهي مستشفى (شيرةي نقيب) للولادة بين الاعوام 2011 الى 2016.

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي للدراسة هو: ما تأثير الأزمة المالية في اقليم كوردستان العراق على الولادات في منطقة كرميان؟ وتشتق من هذا السؤال عدة اسئلة فرعية منها:

1. **هل الآزمة المالية لها أثر على نسبة الولادات؟ وهل لوظيفة الاباء أثر على هذه النسبة؟**
2. **هل الأزمة المالية لها أثر على حالات الولادة (السليمة والمعوقة)؟**
3. **هل الأزمة المالية لها أثر على نوعية الولادة (العملية الجراحية والطبيعية)؟**

حدود البحث

1. **الحدود الوضوعية: يقتصر البحث الحالي على دراسة الآزمة المالية في اقليم كوردستان العراق على نسبة الولادات في كرميان**
2. **الحدود الزمانية: تم دراسة البحث بين الآعوام (2011 – 2016).**
3. **الحدود المكانية: أقتصر هذا البحث على نسبة ونوع وكيفية الولادة في مستشفى (شيرةي نقيب) للولادة.**

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري:

يواجه أي اقتصاد في العالم أزمة مالية أو اقتصادية عندما يصطدم بعوامل تعيقه عن أداء وظائفه الانتاجية أو الاستثمارية أو غيرها على النحو الطبيعي الذي يجب أن يكون عليه أو عندما تتفاعل مجموعة من العوامل التي تعيق الآسواق المالية والنقدية عن أداء مهامها في تجميع المدخرات من الوحدات الاقتصادية التي تحقق فوائض مالية الى الوحدات التي تعاني عجز مالي بحيث تعمل السوق ومن ثم الاقتصاد في تناغم ويرتفع معدل الدخل وينعم المجتمع بمستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية، لذا يعرف البعض الآزمة الاقتصادية بأنها فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حيث ينخفض الإنتاج، وتقل معدلات الاستثمار

وتزداد معدلات البطالة....الخ، وهو ما قد يحدث على مستوى أي دولة أو منطقة، وقد يحدث على مستوى العالم بأكمله، وبالتالي توصف الآزمة بأنها عالمية حيث يتسع ويتعمق نطاق تأثيرها وتأثرها (عليوة، 2000، ص:13).

فيمكن تعريف الآزمة المالية بأنها التدهور الحاد في الآسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سيماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الآسهم، مما ينجم عنه أثار سلبية في قطاع الانتاج والعمالة، وما ينجم عنها من اعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الآسواق المالية الدولية، لذا فهي تعبر عن تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، حجم الاصدار، أسعار الآسهم والسندات وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف (الحسني، 1999، ص: 200)،(المناصير والكساسبة، 2009، ص:7).

يمكن التمييز بين مجموعة عريضة من أشكال الآزمات المالية، حيث توجد أزمات العملة وأسعار الصرف، والآزمات المصرفية، وأزمات الآسواق المالية وذلك وفق مايلي (حجاج، 2012، ص:68):

أ- الآزمة المصرفية: تحدث الآزمة المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في الطلب على سحب الودائع، فبما أن البنك يستخدم نسبة كبيرة من هذه الودائع في عمليات الاقراض والتشغيل، ويحتفظ بنسبة محددة من هذه الودائع لتلبية طلبات السحب اليومية المعتادة، ويواجه البنك أزمة مصرفية حقيقية عندما يواجه هذا الارتفاع المفاجيء والتزايد الكبير في الطلب على سحب الودائع والتي تتجاوز النسبة المعتادة للسحب، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وعندما تتفاقم هذه الآزمة وتمتد الى البنوك الآخرى فان هذه الآزمة تصبح أزمة مصرفية، وليس بالضرورة أن تكون الآزمة المصرفية هي أزمة سيولة، فهذه الآزمة قد تكون أزمة ائتمان وتحدث هذه الآزمة عندما تمتنع البنوك عن اعطاء القروض ومنحها للزبائن رغم توافر الودائع لديها تخوفاً من عدم القدرة على تلبية طلبات السحب، وبالتالي تحدث ازمة في الاقراض.

ب- ازمات العملة وأسعار الصرف: تنجم هذه الآزمة عن حدوث تغيرات سريعة وكبيرة في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كمخزن للقيمة أو كوسيط للتبادل، لذلك تسمى هذه الآزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث هذه الآزمة عندما تقوم السلطات النقدية باتخاذ قرارات تقضي بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة.

ت- أزمة أسواق المال: تحدث أزمة أسواق المال عندما ترتفع أسعار الآصول ارتفاعاً يفوق القيمة العادلة لهذه الآصول وبصورة غير مبررة، وهذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة (Bubble) ويحدث هذا الارتفاع غير العادل في أسعار الآصول عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق الربح الناتج عن ارتفاع الآسعار وليس بسبب قدرة هذه الآصول على توليد الدخل، وتحدث أزمة أسواق المال عندما يتعاظم الاتجاه نحو بيع هذه الآصول فتبدأ الآسعار في التراجع والهبوط، وتحدث حالة الانهيار، وتمتد أثار ذلك الى أسعار الآصول الآخرى، سواء في نفس القطاع أو ربما تمتد أيضاً الى القطاعات الآخرى.

ث- أزمة الديون: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون ان التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، بمعنى أخر تحدث أزمة الدين

الخارجي عند وجود أحد البلدان في موقف يعجز معه عن الوفاء بخدمة دينه الخارجي سواء الكيانات السيادية أو الخاصة، وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص)، أو دين سيادي (عام)، كما أن عدم قدرة القطاع العام بالوفاء بالتزاماته قد تؤدي الى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص الى الداخل، وبالتالي الى أزمة في الصرف الآجنبي.

أسباب الآزمات المالية

رغم اختلاف الآزمات المالية التي يشهدها الآقتصاد العالمي الا أن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة وتأثير تلك الآزمات، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أ- عدم استقرار الآقتصاد الكلي: تعتبر التقلبات في شروط التبادل التجاري أحد أهم مصادر الآزمات الخارجية، فيصعب على عملاء البنوك العاملين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد في حالة انخفاض شروط التجارة الوفاء بالتزاماتهم خصوصاَ خدمة الديون، كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية أحد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سبباَ مباشراً أو غير مباشر في حدوث العديد من الآزمات المالية، أما في الجانب المحلي فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصراً حاسماً في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصاً منح الآئتمان وتوفير السيولة، وقد أعتبره الركود الآقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الآسعار سبباً مباشر لحدوث الآزمات المالية في العديد من الدول النامية، كما أن هناك أثاراً سلبية أخرى على مستويات النمو المحلي الاجمالي والتي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الآزمات المالية.

ب- اضطرابات القطاع المالي:

شكل انهيار أسواق الآوراق المالية والتوسع في منح الآئتمان وتدفقات رؤوس الآموال الكبيرة من الخارج القاسم المشترك الذي سبق حدوث الآزمات المالية، وشهد القطاع المالي توسعاً كبيراً، ترافق مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبح المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي وضعف في الاقتصاد.

عانت العديد من الدول النامية من عدم التهيئة في الكافية للقطاع المالي وضعف واضح في الآطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية، وأدى التوسع في منح الآئتمان الى حدوث ظاهرة تركز الآئتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية أو لقطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري، ومن الآمور التقليدية في جميع الآزمات المالية التي شهدتها الدول النامية، حصول انتعاش كبير في منح القروض، ولم تقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب بل شملت كذلك الدول الصناعية مثل فنلندا والنرويج والسويد واليابان والولايات المتحدة.

ج- ضعف النظم المحاسبية والافصاح والآطر القانونية:

حيث أن الاطار الذي تعمل فيه البنوك اذا كان ضعيفاً أو هشاً فسيؤثر سلبياً على أداء البنوك، ويرى معظم المحللين أن النظم المحاسبية المتبعة واجراءات الافصاح المحاسبي وكذلك الاطار التشريعي تعتبر من معوقات فعالية جهاز السوق وممارسة الاشراف الفعال على البنوك، وأوجه الضعف هذه تؤدي الى تدهور معدلات الربحية، ولايستطيع المستثمر الخاص أو المشرفون على الرقابة على البنوك ادارة وتنظيم البنوك التي ترتكب أخطاء بدون معلومات تتسم بالدقة والموضوعية والشمول حول المقدرة

الآئتمانية للعملاء والمقترضين، واذا كان النظام التشريعي يتسم بالتعقيد وبطء الاجراءات وطولها سواء للبنوك المطالبة بحقوقها تجاه المقترضين أو في حالات الافلاس فان النتيجة هي ارتفاع خسائر البنوك وارتفاع تكاليف الاقراض، كما ان العديد من الدول التي تعرضت لأزمات مالية تعاني من ضعف النظم والاجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الافصاح عن المعلومات كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية (بريش وطرشي، 2009، ص: 11).

أنواع وخصائص الأزمات المالية

بالرجوع الى الأزمات المالية التي حدثت في كثير من الدول نجدها لا تخرج عن الأنواع الآتية:

1- أزمة النقد الآجنبي

تحدث الأزمة في النقد الآجنبي أو العملة، عندما تؤدي احدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما الى تخفيض قيمتها أو الى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته، او رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

ويميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات (الطابع القديم) أو (الحركة البطيئة) و بين الآزمات ذات (الطابع الجديد)، اذ أن الآولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الافراط في الانفاق والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي الى اضعاف الحساب الجاري غالباً في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال بما يؤدي في النهاية الى تخفيض قيمة العملة، أما في الحالة الثانية فان القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة الميزانيات لجزء مهم من الاقتصاد (سواء كان عاماً او خاصاً) يمكن أن يؤدي في مناخ الآسواق المالية والرأسمالية الآكثر تحرراً وتكاملاً الى الضغط سريعاً على سعر الصرف.

2- الآزمة المصرفية

تحدث الآزمات المصرفية عندما يكون اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من احدى البنوك، أو اخفاق البنوك الى قيامها بايقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو الى ارغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الآزمات المصرفية الى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها أثار أقسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الآزمات نادرة نسبياً في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة.

ففي تجربة عينة من ستة بلدان في امريكا اللاتينية (الآرجنتين، كولومبيا، جمهورية الدومنيكان، اكوادور، المكسيك، الارغواي)، عانت من أزمات على مدى السنوات العشر الماضية، توضح مدى ضخامة تأثير ذلك وطابعه المفاجيء، ففي خلال عام واحد من أزمتها الخاصة زادت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط بـــ 40٪ وتمثل التكاليف المالية الآولية لتسوية الآزمات المصرفية نحو 20٪ من تلك الفترة، وهكذا فان الآزمة المصرفية تستطيع في فترة قصيرة جدا أن تبطل قدراً كبيراً من المكاسب التي تحققت بفضل الادارة الاقتصادية الكلية الرشيدة (خاصة المالية) على مدى سنوات كثيرة، كما حدث على سبيل المثال في جمهورية الدومنيكان.

3- أزمة الديون

تحدث أزمة الديون اما عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة (مجلة التمويل والتنمية، 2002، 32).

ان هذه الأنواع من الأزمات وان اختلفت طبيعتها فهي تشترك في نفس الخصائص التالية:

- **التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة لها أو المعارضة لها**
- **المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.**
- **ان مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في احداث متشابكة أو متصارعة.**
- **انها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظراً لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.**
- **بما أن الأزمة تمثل تهديداً لحياة الفرد وممتلكاته ومقومات بيئته فان مجابهتها تعد واجباً مصيرياً.**
- **ان مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة واحتكار النظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.**
- **ان مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والامكانيات وحسن توظيفها في اطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة (مجلة التمويل والتنمية،2002، ص:34).**

الدراسات السابقة

أجرى قصبة والفحل (2012) بدراسة هدفت الى البحث عن أسباب تشكل فقاعة الرهن العقاري وانفجارها في 2007، وأبرز تداعيات هذه الأزمة على المؤسسات المالية المختلفة، وطريقة تشكل حزم سندات الرهن العقاري وأسباب انتشارها، ومن ثم كيفية تحول أزمة الرهن العقاري الى أزمة سيولة ثم الى أزمة عدم قدرة على السداد، ثم دراسة الأسباب غير المباشرة التي أدت الى حدوث الأزمة المالية وكذلك الحلول التقليدية المقترحة للخروج منها، والتأكيد ان هذه الحلول هي حلول اسعافية فقط، وعلى ضرورة تبني حلول جذرية تؤدي الى تحصين النظام المالي العالمي وحمايته من الأزمات في المستقبل، وذلك لوجود خلل كبير في الدعائم الأساسية لهذا النظام، وكذلك التأكيد ان الحل الجذري الوحيد لاصلاحه هو الاستبدال بهذه الدعائم دعائم اخرى أكثر قوة وثباتاً واستقراراً والبناء فوقها من جديد، أو ببساطة تغيير آلية عمل هذا النظام بالكامل، مع اقتراح أهم الحلول الكفيلة بذلك.

أجرى حجاج (2009) بدراسة هدفت الى محاولة التعرف على حقيقة وأبعاد الأزمة المالية العالمية والتعرف على أثارها المختلفة على المستويين الأمريكي والعالمي والحلول التي طرحت للخروج منها، ثم اعطاء صورة على انعكاسات الأزمة المالية العالمية على

أداء أسواق الأوراق المالية العربية، وجاءت الدراسة العملية كمحاولة لتحليل أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة (2007-2009) قسمت الى فترتين (قبل وبعد افلاس بنك ليمان برادرز) حيث أظهرت الى أن الأزمة المالية العالمية انعكست بأثارها على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية.

وأجرى كل من المطارنة والصافي (2009) دراسة هدفت الى التعريف بالأزمة المالية العالمية، والكشف عن أسبابها، ومحاولة تقديم الحلول الملائمة لحلها من خلال تطبيق الأقتصاد الاسلامي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها: إن من أسباب الأزمة المالية ارتفاع مطلوبات البنوك وشركات التأمين عن مستوى دخلها، والذي أدى الى اعلان بعضها الافلاس، وقامت معظم البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين على شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان المنازل، وضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد، الأمر الذي أدى الى انخفاض الانفاق الاستثماري والاستهلاكي، وانخفاض الطلب على العقار وبالتالي انخفاض أسعاره، وأخيراً ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة في اوروبا وأسيا بالسوق المالية الأمريكية مما أدى الى انتقال أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الى القارة الآسيوية والاوروبية.

وقامت الخزرجي (2009) بدراسة والتي هدفت الى تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة وبيان أثرها في الاقتصاديات العربية، فقد أشارت نتائجها الى أن الأزمة المالية هي من أشد الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بعد أزمة الكساد الكبير، وان جذورها تعود الى ثلاث عقود، أي منذ السبعينات عندما تطورت ألية عمل البنوك التجارية والخدمات المصرفية وظهور بورصات وشركات استثمار وشركات تأمين، كما تجسدت مظاهر الأزمة المالية بحدوث انهيارات مصرفية وخسائر فادحة لأسواق المال العالمية والعربية، وأن نظم التجارة بالديون أو التوريق ونظام المشتقات المالية هي الشرارة الأولى في تفجير الأزمة بالاضافة الى التساهل من قبل البنوك ومؤسسات الاستثمار لمنح الآتمان الى أفراد ليسو قادرين على السداد ولا يتمتعون بملاءة مالية كافية.

كما وأجرى المناصير والكساسبة (2009) بدراسة والتي هدفت الى البحث في جذور آزمة المالية العالمية وبداياتها ومراحلها والكشف عن أسبابها، وبيان أثارها على الآقتصاد العالمي عموماً والآقتصاد الآردني خصوصاً وأستعراض أليات مواجهتها، وتوصلت الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها: أن الآزمة المالية العالمية هي نتيجة تراكم الآخطاء في السياسات المالية وقواعد النظام الرأسمالي الذي تطبقه الولايات المتحدة الامريكية، وأن الآقتراض غير المسؤول للآفراد والمؤسسات في الولايات المتحدة أدى الى ايجاد فجوات في أسواق الآصول والمشتقات المالية، وأن انشغال الولايات المتحدة بحروبها واطلاق العنان لفلسفة الحرية الآقتصادية وللشركات الاحتكارية الكبرى الى أن تتحكم هذه الشركات في ادارة الآقتصاد، وحيدت عن دورها الاقتصادي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي والسؤال الفرعي الاول للدراسة: ما تأثير الأزمة المالية في اقليم كوردستان العراق على الولادات في منطقة كرميان؟:

1. هل الآزمة المالية لها أثر على نسبة الولادات؟ وهل لوظيفة الاباء أثر على هذه النسبة؟

للإجابة عن السؤال الرئيسي والسؤال الفرعي الآول للدراسة تم جمع البيانات المسجلة في مستشفى شيرةي نقيب للولادة في مدينة كلار بين الاعوام 2011 الى 2016 وتم تقسيمهم الى فئتين (A وB) حيث أن فئة (A) تمثل الاعوام (2011 و 2012 و2013) بينما تمثل فئة (B) الاعوام (2014 و 2015 و 2016) والمبينة في ملاحق رقم (1 و 2 و 3 و 4) والتي تمثل البيانات الأولية لجمع المعلومات حول كل من نسبة ونوعية الولادة ووظيفة الاباء وحالات الولادة، فبالنسبة للسؤال الفرعي الاول يبين الشكل رقم (1) نسبة الولادات بين الفئتين (A) للأعوام (2011 الى 2013) وفئة (B) للأعوام (2014 الى 2016) حيث تظهر اختلافات واضحة من حيث العدد وكان العدد الاجمالي لفئة (A) (20286) حالة ولادة من كلا الجنسين (ذكر وانثى)، أما العدد الاجمالي لفئة (B) (18436) حالة ولادة، وهذا الاختلاف يبين تأثير الأزمة المالية على نسبة الولاداة لأن الأعوام (2014 الى 2016) هي الحالة التي تقطعت نسبة الاقليم من ميزانية العراق وتدهور أسعار النفط والفساد الاداري والمالي في البلاد مما أدى الى اجبار العوائل الانتظار للولادة الطبيعية في المنزل لقلة امكانياتهم المادية.

شكل رقم (1) يبين نسبة الولادات كلا الجنسين (ذكر وأنثى)

أما بالنسبة لوظيفة الاباء كما مبين في الشكل رقم (2) يوضح تأثير وظيفة الاباء على نسبة الولادات في مستشفى الولادة (شيرةي نقيب) بين الفئتين (A) و (B) حيث أن العدد الاجمالي للموظفين لفئة (A) هو (12650) بينما للفئة (B) هو (8275) وهذا اختلاف واضح بين الفئتين والسبب هو عدم لجوء عوائل الموظفين الى المستشفيات لإجراء العملية الجراحية والانتظار في بيوتهم لحالات الولادة وذلك بسبب الأزمة المالية في الاقليم، بينما تعكس النتائج بين الفئتين لغير الموظفين.

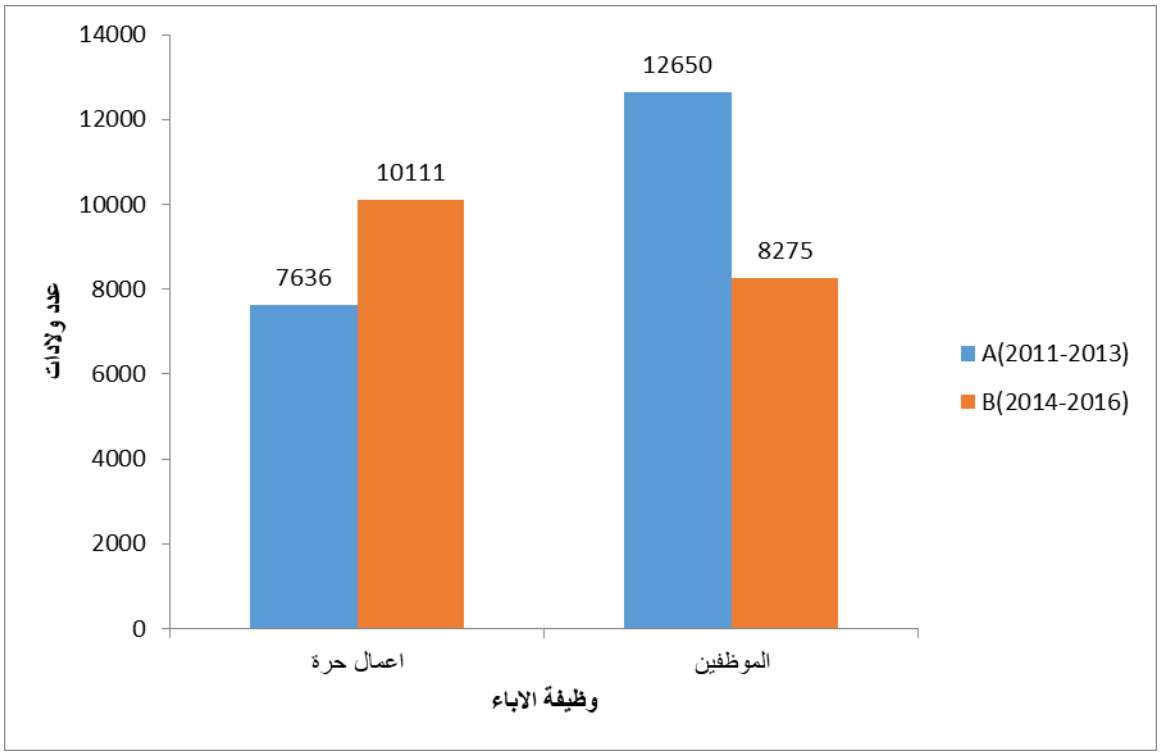

شكل رقم (2) يبين وظيفة الآباء (الموظفين وغير الموظفين)

أما النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: هل الأزمة المالية لها أثر على حالات الولادة (السليمة والمعوقة) كما مبين في الشكل رقم (3) بين الفئتين (A) و (B) حيث أن العدد الاجمالي لفئة (A) للحالات السليمة هو (19960) وللعوق هو (326) بينما العدد الاجمالي لفئة (B) للحالات السليمة هو (18018) وللعوق هو (368) اذ يبين اختلاف ضئيل جداً.

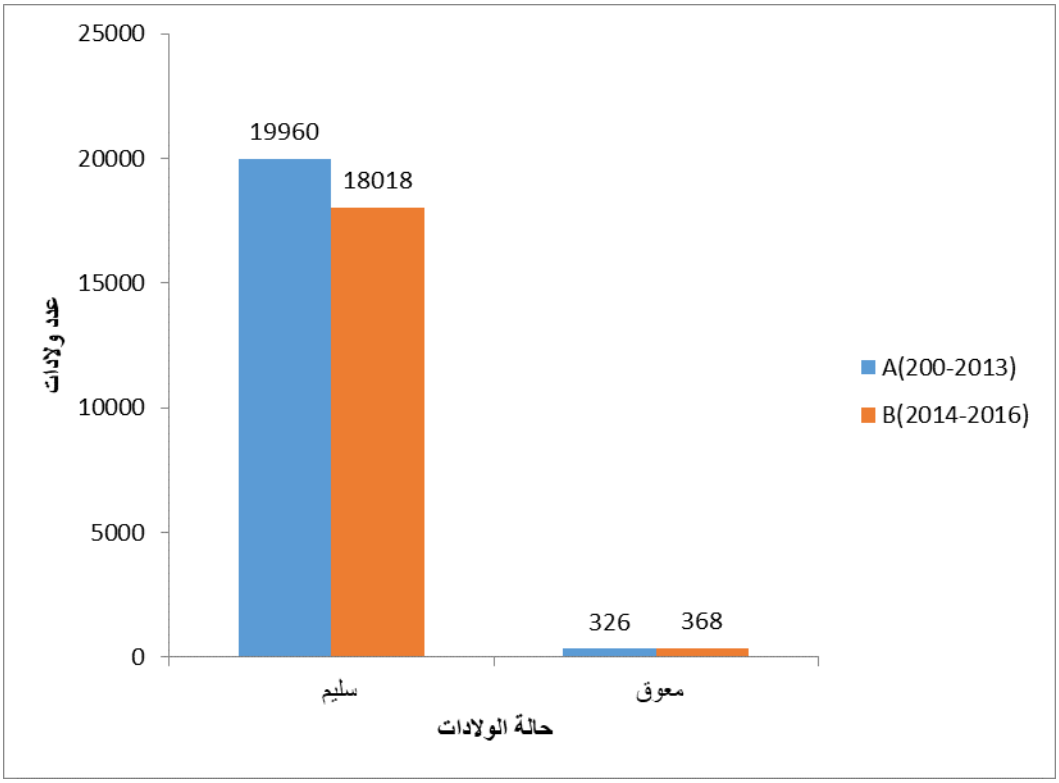

شكل رقم (3) يبين حالات الولادة (السليمة والمعوقة)

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: هل الأزمة المالية لها أثر على نوعية الولادة (العملية الجراحية والطبيعية)، حيث أن الشكل رقم (4) أدناه يبين ذلك، ونرى أن حالات الولادة الطبيعية في فئة (A) أقل من حالات الولادة بالعملية الجراحية ونرى عكس ذلك في فئة (B) أي أن حالات الولادة الطبيعية في هذه الفئة (B) أكثر من حالات الولادة بالعملية الجراحية والسبب في ذلك أن العوائل وبسبب الأزمة المالية في الاقليم في الأعوام مابين (2014 الى 2016) لا تلجأ الى العملية الجراحية وذلك بسبب تكلفة العملية الجراحية والانتظار في بيوتهم لحين حصول الولادة.

شكل رقم (4) يبين نوعية الولادة (العملية الجراحية والطبيعية)

التوصيات

- ضرورة تحسين مستوى الشفافية والافصاح عن المعلومات في مؤسسات الاقليم كافة.

- تطبيق بحوث أخرى في كافة محافظات الاقليم.

- قيام وزارة الصحة بتنظيم نتائج البحوث والمحاولة لحل هذه المشاكل مع الجهات المسئولة.

سوپاس و پێزانین:

زۆر سوپاسی ئەم بەڕێزانە دەکەین کە هاوکار بوون لە کۆکردنەوەی داتاکان:

1- سیروان جبار محمد (نەخوشخانەی منالْ بوونی شێرەی نەقیب)

2- ئاراس حلمی نوری (نەخۆشخانەی منالْ بوونی شێرەی نەقیب)

3- گۆران قادر عزیز (خوێندکاری بەشی بایۆلۆجی زانکۆی گەرمیان)

4- محمد عمر (خوێندکاری بەشی بایۆلۆجی زانکۆی گەرمیان)

المصادر

- بريش، عبدالقادر" طرشي، محمد (2009): التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، مؤتمر المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر يومي 5-6 ماي 2009.

- حجاج، محمد الهاشمي (2012): أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- الخزرجي، ثريا (2009): الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء الخاصة بعنوان: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والآفاق المستقبلية 28-2009/4/29).

- زايدي، عبدالسلام " مقران، يزن (2009): الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، مؤتمر المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر يومي 5-6 ماي 2009.

- عليوة، السيد (2000): إدارة الأزمات في المستشفيات، استرال للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

- قصبة، نبال محمود" الفحل، حسين (2012): تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول.

- المطارنة، بشار والصافي، وليد (2009): الاقتصاد الاسلامي في مواجهة الأزمة العالمية بين النظرية والتطبيق، جامعة الاسراء الخاصة، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمي الثالث/ كلية العلوم الادارية والمالية/ جامعة الاسراء بعنوان: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والآفاق المستقبلية 28-2009/4/29).

- المناصير، علي فلاح" والكساسبة، صفي عبدالكريم (2009): الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها وتداعياتها وسبل العلاج، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال – التحديات، الفرص- الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، عمان، يومي 10-11، نوفمبر، 2009،ص:2.

- Neels K (2010) Temporal variation in unemployment rates and their association with tempo and quantum of fertility: some evidence for Belgium, France and the Netherlands. Paper presented at the Annual meeting of the population Association of America, Dallas, 17, April, 2010.
- Ranjan P (1999) Fertility behavior under income uncertainty. European Journal of population 15: 25-43.
- Sobotka J. , Skirbekk,V. ,Philpov,V. (2011), Economic Recession and Fertility in the development world, population and development review, 37(2), pp: 267-306.
- Sobotka T, Skirbekk V, philipov D (2010) Economic recession and Fertility in the developed world. Population and Development Review 37: 267-306.
- Spengler J (1976) Adam Smith on population growth and economic development, population and development Review 2: 167-180.

Abstract

The study aims at trying to uncover the impacts of the recent financial crisis in the Kurdistan Region of Iraq on the proportion, type and procedures of birth delivery in the hospital of (ShiraiNaqib) during the period from 2011 to 2016. It shows through its analyzing of the datum used that the rate of births in general (both males and females) in group A (2011-2013) is much more than group (B) (2014-2016).

As far as the quality is concerned,the surgical birth deliveries, in group A with both genders,proved clear differences from group B, whilethe normal birth deliveries in In group (A) was less thanthose in group (B). This indicates that the families resorted to surgical birth deliveries in group (A) due to the improvement in their financial incomes during those years.In accordance with the parental occupation, it was found that the birth rate in group (A) among the families of employees was much higher than that of non-employee ones, while the results affirmedthe opposite in group (B).Moreover, the healthy and non-healthy birthcases in both groups revealed no abstract differences between the two groups.

***Keywords*:** birth, financial crisis, surgeries, parental occupation.

ملحق رقم (1) حالات الولادة (السليمة والمعوقة)

السنوات	سليم	معوق
2011	5225	95
2012	5207	78
2013	9528	153
2014	4855	92
2015	6754	145
2016	6409	131

ملحق رقم (2) نسبة الولادات (ذكر وأنثى)

السنوات	ذكر	انثي	توأم	معدل
2011	2513	2807	71	5320
2012	2656	2629	57	5285
2013	4529	5152	93	9681
2014	2434	2513	70	4947
2015	4254	2695	84	6899
2016	2802	3738	53	6540

ملحق رقم (3) نوعية الولادة (العملية الجراحية والولادة الطبيعية)

السنوات	ولادة طبيعية	عملية جراحية	الاجهاض
2011	3108	2212	180
2012	3200	2085	205
2013	3420	6261	341
2014	3230	1717	160
2015	4254	2645	494
2016	4418	2122	210

ملحق رقم (4) وظيفة الآباء (الموظفين وغير الموظفين)

السنوات	غير الموظفين	الموظفين
2011	1800	3520
2012	1575	3710
2013	4261	5420
2014	2442	2505
2015	3874	3025
2016	3795	2745